إطار الحماية الدستورية للبيئة في المملكة العربية السعودية
ومواجهة التغير المناخي في ظل رؤية 2030: (جهود وتحديات)

The Constitutional Framework for Environmental Protection in the Kingdom of Saudi Arabia and Addressing Climate Change under Vision 2030: Efforts and Challenges

د. عُلا أحمد جابر عبد الله

كليات الخليج

المملكة العربية السعودية

Ola60607sa@gmail.com

ORCID: https://orcid.org/0009-0008-9895-3374

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.4.1.2026297

تاريخ الاستلام:25-07-2025 تاريخ المراجعة: 09-08-2025 تاريخ القبول: 19-08-2025

الملخص

البيئة هي المدار الذي يحيط بنا من كل الجهات، الأمر الذي جعلها من أهم القطاعات التي تستوجب البحث العلمية؛ ولكن ليست المقتصرة على العلوم البيئة والجيولوجيا؛ بل الأمر أصبح له أهمية قصوى في الحقل القانوني، وضرورة البحث واستحداث تشريعات وقواعد قانونية تتوافق مع الاحتياجات المعاصرة في ملف البيئة، وتسلط هذه البحث الضوء على الإطار الدستوري والقانوني لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، وتحلل ماهية التزام تلك الأخيرة بالأنظمة، وترجمة دورها على أرض الواقع من جهود وأدوار إقليمية ودولية، خاصة في سياق الأهداف الأممية ورؤية المملكة 2030 التي تتبنى وجود مؤسسات قوية تضمن تطبيق الأنظمة، ومحاولة الوصول إلى بيئة مستدامة على الأصعدة كافة، ومكافحة التغيرات المناخية من حولها كل ذلك عن طريق الجهود النظامية لتقرير التزام الدولة بالحفاظ على البيئة، ويستعرض البحث التجربة السعودية المتطورة بشكل ملحوظ في ملف البيئة، كما تناقش البحث أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه التقدم البيئي في المملكة، وماهي القوانين واللوائح القانونية التي تتصدى لتلك التحديات، وتخلص البحث إلى عدة نتائج تصف الحالة النظامية الخاصة بملف البيئة في المملكة، وتقديم عدة مقترحات لتعزيز الوضع الحالي وتلافي أي تحديات تواجهه.

الكلمات المفتاحية: البيئة الأمن البيئي، الاستدامة البيئية، التوزان البيئي، التنمية المستدامة، رؤية 2030.

Abstract

The environment is the orbit that surrounds us from all sides, making it one of the most important sectors requiring scientific research—not only in environmental sciences and geology, but also in the legal field. The matter has become of utmost importance in the legal field, necessitating research and the development of legislation and legal rules that are compatible with contemporary environmental needs. This research sheds light on the constitutional and legal framework for environmental protection in the Kingdom of Saudi Arabia and analyses the country's commitment to environmental regulations. It also examines how this commitment is implemented through regional and international efforts and roles, especially in the context of the UN goals and the Kingdom's Vision 2030, which emphasises strong institutions to ensure regulatory compliance, promote a sustainable environment, and combat climate change all through systematic efforts to uphold the state's commitment to environmental preservation. The research reviews the Saudi experience, which has significantly developed in the environmental field. It further discusses the most prominent challenges and obstacles facing environmental progress in the Kingdom, as well as the laws and legal regulations that address these challenges. The study concludes with several results that describe the regulatory status of the environmental sector in the Kingdom and presents several proposals to strengthen the current situation and avoid any challenges.

Keywords: Environment, Environmental Security, Environmental Sustainability, Environmental Balance, Sustainable Development, Vision 2030.

المقدمة

في عالمنا المتغير والمتقدم بشكل أسرع مما يتطلب أحيانًا بأن نجد أنفسنا في حاجة ملحة إلى فهم أعمق للبيئة التي نعيش فيها ولتأثيراتنا عليها؛ فالتطور التكنولوجي السريع وتوسع النشاطات البشرية قد أدى إلى زيادة الضغوط على البيئة، مما يستدعي منا التصرف بحكمة وحساسية تجاه تلك التحديات، وتعد البيئة أكثر من مجرد موطن للحياة، إنها منظومة مترابطة من الكائنات الحية والمساحات الطبيعية والعناصر غير الحية تتداخل هذه المكونات بـ شكل معقد ويتأثر كل جزء بكل جزء آخر[1].

فالبيئة هي النظام الحي الذي يحيط بنا ويتفاعل معنا، يعد عالمًا مدهشًا ومعقدًا في آن واحد، إنه عالم ينبض بالحياة والتنوع؛ حيث تتعايش الكائنات الحية والعوامل الطبيعية في تناغم رائع، وعندما نغوص في هذا العالم، نكتشف تعقيداته وجمالياته، ودورنا الحيوي في المحافظة عليه، ومحاولة الوصول إلى مرحلة التوزان البيئي، كون التوازن البيئي هو مفتاح استدامة هذا النظام[2]، حيث تتلاقى العوامل المتعددة لتبني شبكة حياة غنية ومتناغمة، فعندما نستكشف البيئة، سنعثر على مناظر خلابة وتنوع مدهش للحياة، ونشهد تعاقب الفصول وتأثيراتها على النباتات والحيوانات، ونكتشف النظام الغذائي الدقيق وسلاسل الغذاء المتداخلة، ونرصد تأثير التغيرات المناخية على المسطحات المائية والغابات والصحاري، وندرك حاجتنا الملحة لحمايتها والحفاظ على توازنها، وندرك أيضًا تأثيراتنا البشرية عليها. وفي تلك البحث تطرقنا إلى التحديات التي تواجهنا، مثل تلوث الهواء والمياه وتغير المناخ، وما هي ردة فعل البيئة القانونية في مواجهة كل تلك التحديات. وكيف ينظم القانون التعامل مع جميع مكونات البيئة للحفاظ على الثروات؛ وجعل المجتمعات مستدامه وآمنة صالحة للعيش فيها في وقتنا الحالي، دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

وعلى الرغم من أن مشكلة حماية البيئة قد نالت اهتمام علماء العلوم الطبيعية والبيولوجية منذ زمن بعيد، إلا إن الفقه القانوني تأخر نسبيًا في إدراك الأبعاد القانونية للمخاطر التي تهدد البيئة. لذا، أصبحت الحاجة ملحة لوضع قواعد قانونية أو نظامية تنظم سلوك الأفراد تجاه بيئتهم، بما يضمن الحفاظ على

---

[1]. محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995، صـ 10.

[2]. لمياء جغري، البيئة والسياسة البيئية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، مجلد 33 عدد 4، عدد 3 ديسمبر 2022، صـ 258.

توازنها الإيكولوجي، مما أدى إلى ظهور قانون حماية البيئة، أيضًا يعد من القوانين التي لها خصائص تميزه عن غيره، وهي خصائص تستند إلى خطورة موضوعه وطبيعته، ومنها[1]:

أولًا: قانون حديث النشأة إن ميلاد قانون حماية البيئة من الناحية العلمية، يرجع إلى مشارف النصف الثاني من القرن العشرين، فبدأت المحاولات لوضع أسس القواعد القانونية لحماية البيئة، وتمثل ذلك في إبرام بعض الاتفاقيات الدولية غير فعالة الأثر على الأقل في بدايتها.

ثانيًا: قانون ذو طابع فني من الخصائص المميزة لقانون حماية البيئة، وأن قواعده ذات طابع فني في صياغتها، ويظهر هذا الطابع في محاولة الدمج بين الصياغة القانونية وبين الحقائق المتعلقة بعلوم البيئة، مثل: تحدي المقاييس البيئية والمركبات المسوح بها قانونًا من عدمه.

ثالثًا: قانون ذو طابع تنظيمي آمر؛ فتعد قوانين البيئة في معظم نصوصها- إن لم تكن جميعها- تتسم بالطابع الآمر لتعلقها بالنظام العام عادة والمصلحة العامة للمجتمع بأكمله.

رابعًا: قانون ذو طابع دولي فمشكلة حماية البيئة وإن كانت من الوهلة الأولى تظهر كونها مشكلة فردية للدولة المتأثرة بالتلوث أو الضرر البيئي الواقع بها، إلا إنه قد يظهر أثر التلوث في مكان آخر بشكل جغرافي قد يعبر الحدود بين الدول.

وقد ظهر في العقود السابقة مصطلح جديد يسمى "الأمن البيئي" وفقاً لجون بارنيت، وعُدّ هذا المصطلح مفهومًا أساسيًا في الدراسات المتخصصة، حيث يتضمن ذلك المصطلح فكرة البيئة والأمن والربط بينهم، كوصف التلوث الذي قد ينتج عن الحروب من أخطر الملوثات البيئية التي تصل إلى الكوارث البيئية من جهة، ويتضمن من جهة أخرى فرضية أن التغيرات السلبية في البيئة من الممكن أن تؤدي إلى حروب وأضرار، سواء أكانت داخل الدولة نفسها، أم فيما بينهم الدول[2].

ومما لاشك فيه أن البيئة هي تراث مشترك للإنسانية، وتستحق كل الاهتمام والبحث، وقد أدت حركة التقدم التكنولوجي والصناعي الهائل الذي أحرزته دول العالم المتقدم إلى مشكلات كبيرة تؤثر في التوازن البيئي بمختلف مكوناته، وذلك بسبب الاستخدام الواسع للطاقة، ومع تطور الفكر الإنساني وزيادة التقدم بدأت علاقته بالبيئة تتطور في جانبها الإيجابي، وتتحسن بفضل القدرات الإنسانية على تطويع

---

[1]. لمياء جغري، البيئة والسياسة البيئية، مرجع سابق،2022 صـ 264.

[2]. قرة، فارس، " الأمن البيئي "، موقع الموسوعة السياسية،2019، لينك الموضوع:-HTTPS://POLITICAL ENCYCLOPEDIA.ORG/DICTIONARY ، تاريخ الدخول: 2025/7/7.

البيئة، مما أدى إلى بروز صراع كبير مع الطبيعة، ومحاولة الإنسان السيطرة عليها تلبية لحاجاته المتجددة، ومع زيادة التطور التكنولوجي أصبح الأمر يؤثر سلبًا على جميع عناصر البيئة من حوله، وأصبح في حاجة ملحة إلى إقرار سياج حماية نظامي يضمن تحقيق التوازن البيئي، وجعل جميع عناصر البيئة في خدمة الإنسان من جهة، ويضمن حماية البيئة واستدامتها للأجيال القادمة من جهة أخرى.

إشكالية البحث

تتلخص مشكلة البحث في عدم وجود نصوص صارمة في بعض الأنشطة الإنسانية والاقتصادية التي تؤثر سلبًا على ملف البيئة، أو من جهة أخرى وأكثر انتشارًا هو عدم فاعلية النصوص وصعوبة إلزام الأفراد بها في مجالات البيئة كافة من جهة أخرى، ودور القوانين والنصوص الدولية في معالجة ذلك.

أهمية البحث

تتلخص الأهمية العلمية للدراسة في أنها تُعد مرجعًا للمتخصصين القانونيين للأنظمة القانونية المتعلقة بحماية البيئة في الجزء الدولي منها، والجزء الاكبر في أنظمة المملكة العربية السعودية دستورًا وقانونًا، والأهمية العملية للدراسة هي أنها تعرض للتجربة السعودية في ملف حماية البيئة وأهم الجهود النظامية الملزمة للأفراد بالأنظمة البيئية.

أهداف البحث

تهدف هذه البحث التوصل إلى أهم النصوص البيئية بداية من القواعد الدولية والاتفاقيات الخاصة في ظل المتغيرات المناخية المعاصرة، والاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية، ودورها المتقدم في ملف حماية البيئة لباقي المنطقة العربية، وأفضل نتائج التجربة السعودية من إنشاء نظام جامع وهيئات متنوعة في ملف حماية البيئة.

منهجية البحث

اتبعت البحث المنهج الاستقرائي لموضوع البحث عن طريق استقراء للنصوص الدولية والدستورية السعودية المتعلقة بحماية البيئة، والمنهج التحليلي للأنظمة القانونية عن طريق تحليل الأنظمة واللوائح المتعلقة بموضوع البحث، وكيف تطبق تلك النصوص عن طريق الجهود الرسمية للمملكة العربية السعودية في تحسين وضع البيئة وتفعيل المراكز والجهات الرسمية، وترجمة الأنظمة إلى خطوات فعلية داخل المملكة، والالتزام بالتقارير الدولية المعنية بمكافحة تغير المناخ خارج المملكة أيضًا.

أسئلة البحث

تثير البحث سؤالًا مركزيًا عن مدى فاعلية الإطار النظامي لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المناخية المعاصرة، والأهداف الأممية ورؤية 2030، ومحاولة للإجابة عن عدة تساؤلات فرعية:

1. ما هي أبزر النصوص الدولية لحماية البيئة؟
2. ما هي الأنظمة التشريعية السعودية لحماية البيئة؟
3. ما مدى فاعلية الأنظمة والسياسيات البيئية في المملكة العربية السعودية؟
4. ما هي آليات وجهات حماية البيئة في المملكة العربية السعودية؟
5. ما مدى تميز المملكة العربية السعودية في المؤشرات البيئية؟
6. ما هي الجهود التشريعية لمكافحة تغير المناخ في المملكة العربية السعودية؟

المبحث الأول

مصادر الحماية القانونية للبيئة في النظام السعودي

أصبحت قضايا البيئة وما تواجهه من مشكلات مثل التلوث، واختلال التوازن البيئي، مما يؤثر على توازن العالم أجمع، وأضحت مواضيع البيئة تشغل بال المتخصصين في جميع التخصصات، ولم يعد الأمر مقتصرًا على التخصصات العلمية فقط، وعلوم الأحياء والطبيعة، بل بات يشغل أيضًا متخصصي النظم القانونية والتشريعات، حيث إن تدهور البيئة واستهلاك مواردها يهدد حياة الجميع، الأمر الذي يستوجب تدخلات تشريعية مستحدثة لتنظيم العمل البيئي وضمان حماية البيئة، ذلك كون أنظمة البيئة لا تعول على الاتفاقيات الدولية فقط، ولا تختزل في الأنظمة الداخلية للدول؛ بل تتعدى ذلك للسياسات والإستراتيجيات التي تضعها الدول وفق رؤيتها المستقبلية، هذا بجانب اللوائح التنفيذية والإجراءات الداخلية التي تضمن تفعيل جميع النصوص القانونية التي تضمن حماية البيئة، سواء كان مصدرها دوليًا خارجيًا، أم إقليميًا وداخليًا.

هذا ما يجعلنا نتطرق إلى تحديد مصادر قانون البيئة العالمية والوطنية، ومعرفي كيفية تشريع تلك القوانين بما يتناسب مع المستحدثات البيئية الحالية، فلقانون حماية البيئة مصادره التي يستقي منها قواعده، والمصدر هي الطريق التي تأتي منها القاعدة القانونية، ويتفق قانون حماية البيئة مع غيره من فروع القانون في بعض المصادر، غير أنه يختلف عنها في بعضها الأخر، وهذا الاتفاق أو الاختلاف يطبع قواعد ذلك القانون بخصائص معينة تميزه عن سائر القواعد القانونية، وخلافا للعديد من فروع القانون الداخلي، فإن قانون حماية البيئة يستقي قواعده وأحكامه النظامية من نوعين من المصادر، منها ما هي داخلية وأخرى دولية ، وهي ما تم عرضها في المطالب القادمة.

المطلب الأول

البيئة في النظام الأساسي للحكم والمواثيق الدولية

اولاَ: النظام الأساسي للحكم

ولقد أولت المملكة العربية السُعُودية اهتمامًا كبيرًا بالمحافظة على البيئة وتنميتها وحمايتها من عوامل التلوث، مسترشدة في ذلك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، الذي يدعو ويحث على العناية بالبيئة وعدم الإضرار بها والانتفاع بمواردها دون إسراف، كونه أولى مصادر التشريع في المملكة، وفي سبيل تحقيق ذلك أصدرت الدولة عددًا من الأنظمة التي أناطت مسؤولية تنفيذها بعدد من الوزارات والأجهزة؛ إدراكا من الحكومة الرشيدة في المملكة العربية السُعُودية التي قدمت كل الدعم للرئاسة العامة للأرصاد

وحماية البيئة، لتحقق نقلة نوعية في مجال حماية البيئة وصون مواردها؛ بل وتوسع الأمر كما سنعرض لاحقًا إلى المشاركة في تحسين الحالة البيئية وحماية البيئة في المنطقة العربية والعالم، وذلك باعتماد موضوع البيئة وحمايتها ضمن النظام الأساسي للحكم، والذي يتجلى في المادة(32) منه [1]، التي تنص على" التزام الدولة بالمحافظة على البيئة وحمايتها"، فقد عملت الدولة على حماية البيئة من خلال مجموعة من الإجراءات والتشريعات المعدلة وفق المتغيرات المعاصرة؛ لهدف الحفاظ على البيئة وتطويرها ومنع التلوث عنها، ويشمل ذلك وضع سياسات بيئية، وإصدار تشريعات تنظيمية، وتطبيق معايير بيئية، وتنفيذ برامج توعية بيئية، بالإضافة إلى مراقبة الالتزام بالأنظمة البيئية، وتنفيذ الالتزامات الدولية كافة المعنية بملف البيئة والسعودية طرف فيها، فالدستور السعودي ممثلًا في النظام الأساسي للحكم، يولي اهتمامًا واضحًا بحماية البيئة والمحافظة عليها بوصفها جزءًا من التنمية المستدامة، ويؤكد على ضرورة التوازن بين التطور الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ثانيًا: المواثيق الدولية

يرجع ميلاد القانون الدولي البيئي إلى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأت المحاولات لوضع أسس قانونية لحماية البيئة، وتمثل ذلك في إبرام بعض الاتفاقيات الدولية، غير أن تلك المحاولات كانت محدودة التأثير والفاعلية، حيث لم تكن الدول المنظمة لتلك الاتفاقيات كثيرة العدد، وكان أبرزها اتفاقية لندن لمنع تلوث البحار بالنفط في العام 1954، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية 1963، واتفاقية أوسلو 1972 بشأن منع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات والسفن [2].

النصوص الدولية وحماية البيئة عالميًا

حماية البيئة بدأت من الاهتمام الدولي؛ حيث كانت النواة الأساسية لإقرار قواعد البيئة هي الاتفاقيات الدولية، ثم امتدت الحماية إلى الدساتير والقوانين الداخلية للدول فيما بعد؛ التزامًا بتلك الاتفاقيات وجعلها جزءًا لا يتجزأ من النظم الداخلية، وأبرز صور اهتمام المملكة العربية السعودية بالنصوص الدولية المتعلقة بملف حماية البيئة في عناصرها كافة انضمام المملكة إلى معاهدات واتفاقيات متنوعة الاهتمام بالبيئة وشاركت في فعاليات قانونية دولية، وأطلقت الجوائز والمبادرات

---

[1]. الشافي، خالد عبد الله، مبادئ النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية،2012، صـ 30.

[2]. رائد بن سعدان، (نشأة وتطور القانون الدولي البيئي)، موقع مقال، تاريخ الدخول 8\7\2025، لينك المقال: HTTPS://MQQAL.COM/?P=265750.

التشريعية لتعزيز نصوص حماية البيئة داخل المملكة، وأقرت العديد من السياسات والإستراتيجيات، فوقعت المملكة العربية السّعودية على عدة اتفاقيات قانونية، وانضمت إلى معاهدات متنوعة الاهتمام بملف حماية البيئة، وتعد الاتفاقيات الدولية من أفضل الدولية الوسائل نحو إرساء دعائم قانون حماية البيئة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل، منها: الطبيعة الدولية لمشكلة البيئة، والتي تقتضي التعاون والجهود الجماعية لحلها، ومنها أيضًا: وجود المنظمات الدولية العامة والمتخصصة، التي تعمل على تقديم عون حقيقي في مجال أعمال قواعد حماية البيئة، وتُعد المنظمات البيئية العالمية محورًا رئيسًا في الجهود الرامية إلى حماية الكوكب، حيث تسهم في توجيه الحكومات والمجتمعات نحو الممارسات المستدامة، ومن أبرزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [1]، و أبرز الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، والاتفاقية الدولية المبرمة في بروكسل في العام 1969 والمتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات كوارث التلوث بالبترول [2]، واتفاقية لندن للعام 1972 الخاصة بمنع التلوث البحري بإغراق النفايات والمواد الأخرى [3]، كذلك اتفاقية جنيف للعام 1979 المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود، واتفاقية فينا للعام 1985 الخاصة بحماية طبقة الأوزون.

وقد تطور الاهتمام الدولي لحماية البيئة من الشعور العالمي لمدى خطورة التلوث البيئي على العالم أجمع، وأثر الكرة الأرضية ككل بأي أضرار بيئية قد تحدث حتى وإن كان بين موقع الضرر مسافات جغرافية بعيدة المدى وبين أي مكان أخر؛ مما يجعل التلوث يؤثر على جميع الدول وليس على الدولة صاحبة الضرر البيئي فقط.

اتفاق باريس 2015- لمكافحة التغير المناخي

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات بيئية خاصة بسبب طبيعتها الجغرافية وارتفاع درجات الحرارة؛ مما يجعلها عرضة لتأثيرات التغير المناخي وتدهور نظمها البيئية، وأيضًا اعتمادها الكبير على

---

1. مدونة دليل المنظمات اليمني، مقال بعنوان "أهم منظمات البيئة العالمة "، منشور بتاريخ 27\11\2024، تاريخ الدخول 8\7\2025، لينك الموقع: HTTPS://YEMENORGINDEX.BLOGSPOT.COM/ .

2. المهتار، بسام عاطف، معاهدة بروكسيل وتعديلاتها، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،2006، صـ20.

3. الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن للعام 1973، التي تدعى بصورة شائعة بـ«اتفاقية لندن» أو «LC '72» كما تُختصَر أيضًا بمصطلح التصريف البحري، هي معاهدة للسيطرة على تلوث البحر الناتج عن التصريف ولتشجيع المعاهدات الإقليمية المكملة لهذه الاتفاقية موقع وزارة العدل القطرية، لينك الاتفاقية:/HTTPS://WWW.ALMEEZAN.QA.

صادرات الوقود الأحفوري كل هذه العوامل تجعل المملكة في مواجهة مباشرة مع أحد أكبر التحديات العالمية، مما يستدعي بذل جهود كبيرة لتعزيز الاستدامة وحماية مواردها الطبيعية بشكل مستدام، وفي إطار ذلك تلتزم المملكة بتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مع التركيز على التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي من خلال تطوير أنظمة شاملة وفعّالة لتوفير الطاقة. ومن هذا المنطلق، انضمت المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقيات الخاصة بمكافحة التغير المناخي، ووضع الإستراتيجيات والسياسيات التي تدعم ذلك وإطلاق العديد من المبادرات، مما يعكس رؤيتها نحو تحقيق الاستدامة.

والمرجع التنظيمي لقضية تغير المناخ ومكافحته على طريق وضع نصوص قانونية لمكافحة ذلك الخطر البيئي العالمي هي اتفاقية باريس للأمم المتحدة لتغير المناخ، والتي تشكل علامة فارقة في عملية تغير المناخ متعددة الأطراف؛ كونه لأول مرة، يجمع اتفاق ملزم كل الدول لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، تلك الاتفاقية التي تضمن تحسين القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتي يتطلب تنفيذها تحولًا اقتصاديًا واجتماعيًا داخل الدولة؛ للتخفيف من حدة الاحتباس الحراري، ومحاولة الحفاظ على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية[1].

ومن أهم ملامح اتفاقية باريس هو ما عرفته الاتفاقية بالمساهمات المحددة وطنيًا، وهي التفاصيل التي تقدمها الدول عن الإجراءات التي ستتخذها لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ لتحقيق أهداف اتفاقية باريس في شكل تقرير خماسي كل خمس سنوات منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما تُفصّل الدول في مساهماتها المحددة وطنيًا الإجراءات التي ستتخذها لبناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ[2].

فتؤدي المملكة العربية السعودية دورًا رائدًا في تقليل آثار التغير المناخي والانبعاثات الكربونية؛ التزامًا باتفاقية باريس 2015، وبالنظر إلى مواردها وخبراتها الغنية في إدارة استقرار الطاقة عالميًا؛ تعد المملكة مؤهلة لقيادة حقبة جديدة من العمل المناخي، والمساهمة بشكل كبير في الجهود العالمية لتقليل

---

1. اتفاقية باريس هي معاهدة دولية ملزمة قانونًا بشأن تغير المناخ، وقد اعتمدها 195 طرفًا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP21) في باريس، فرنسا، في 12 ديسمبر 2015. ودخلت حيز النفاذ في 4 نوفمبر 2016: اتفاق باريس PDF2015.

2. المساهمات المحددة وطنياً (NDCs): هي شبه تقارير تقدمها الدول الأعضاء تتضمن خطط عمل وطنية للمناخ، وتهدف كل مساهمة وطنية متعاقبة إلى أن تعكس درجة طموح أعلى بشكل متزايد مقارنة بالنسخة السابقة للدولة.

الانبعاثات الكربونية، فأقدمت السعودية بالتوقيع على عدة مبادرات دولية؛ لتثبت بأن العمل المناخي لا يعرف الحدود، ومن أبرز هذه المبادرات:

دعم الطاقة المتجددة لتقليل الانبعاثات

لقد تبنت المملكة مشاريع الطاقة المتجددة عبر إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ويهدف هذا البرنامج إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للطاقة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة، بالإضافة إلى ذلك، أعلنت المملكة انضمامها إلى "التعهد العالمي بشأن الميثان"، الذي يستهدف خفض الانبعاثات العالمية من الميثان بنسبة 30% بحلول العام 2030.

توجيه ودعم مجتمع الرياضة العالمي

بغية تعزيز الأثر الإيجابي عبر مجتمع الرياضة العالمي، انضمت المملكة العربية السعودية إلى مبادرة الأمم المتحدة للرياضة من أجل العمل المناخي. وتوضح المملكة كيفية تحقيق أهداف تغير المناخ العالمية بالاعتماد على تضافر جهود كامل المجتمع، وهو هدف ينص عليه إطار عمل مبادرة السعودية الخضراء.

مبادرة السعودية الخضراء

مبادرة تشمل جميع فئات المجتمع تهدف إلى تمكين جميع أصحاب المصلحة في المملكة العربية السعودية من المساهمة في جهود الإبداع والابتكار لبناء مستقبل أفضل، والتي ساهمت منذ إطلاقها في زراعة أكثر من 18 ثمانية عشر مليون شجرة منها 13 ثلاثة عشر مليون شجرة مانجو، وإطلاق 17 سبعة عشر برنامجًا بيئيًا جديدًا في جميع أنحاء المملكة؛ لهدف استعادة المساحات الخضراء الطبيعية، ومواجهة تبعات تغير المناخ، حيث تمتص هذه الأشجار كميات كبيرة من الكربون تصل إلى خمسة أضعاف ما تمتصه الغابات الاستوائية[1].

مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

مبادرة تهدف إلى توسيع نطاق العمل المناخي في المنطقة عبر التعاون والاستثمار، أيضًا تهدف إلى حشد جهود مختلف أصحاب المصلحة لخفض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن إنتاج النفط في المنطقة العربية بأكثر من 60%، ويشمل خفض انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون بمقدار 670 ست

---

1. مقال (المملكة العربية السعودية ترسّخ ريادتها في مجال العمل المناخي)، الموقع الرسمي لمبادرتي السعودية خضراء والشرق الاوسط الاخضر: https://www.sgi.gov.sa/a.

مائة وسبعين مليون طن في جميع المساهمات المحددة وطنيًا لدول المنطقة كافة، ويمثل ذلك 10٪ من المساهمات العالمية، التزامًا باتفاق باريس وتعزيز المساهمة المحددة وطنيًا للمملكة.[1]

وضمن الالتزام الدولي تجاه اتفاقية باريس إلى جانب المبادرات السابق عرضها أعلنت السعودية في أحدث تقرير رسمي في العام 2025 أنها سجلت انخفاضًا قياسيًا في تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وبدأت خطوات لتفعيل حلول النقل المستدام باستخدام الهيدروجين، ودعم التحول إلى طاقة منخفضة الكربون.[2]

الأنظمة الدولية لحماية البيئة ودور المملكة العربية السعودية بها

إلى جانب اتفاق باريس 2015 قد انضمت المملكة العربية السعودية إلى العديد من الاتفاقيات، ووقعت على العديد من المعاهدات المتخصصة في حماية البيئة بجميع صورها، وتعديل الأنظمة الداخلية بناء على تلك الالتزامات الدولية؛ مما يعزز القوانين الداخلية التي تضمن حماية البيئة بشكل فعّال، ومنها على المستوى الدولي: اتفاقية بازل لنقل النفايات الخطرة التي تلتزم الأطراف بها باتخاذ التدابير المناسبة لضمان عدم السماح بنقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود إلا في حدود إجراءات معينة وبتنظيم مسبق[3]، وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية بشأن السلامة الأحيائية لاتفاقية التنوع البيولوجي [4]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي [5]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[6]، أما على

---

1. مقال (التعاون من أجل التغير المناخي)، الموقع الرسمي لمبادرتي السعودية خضراء والشرق الاوسط الاخضر، مرجع سابق.

2. التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2024:
.https://www.vision2030.gov.sa/media/25042025v2/annual-report-2025

3. اعتمدت الأطراف في اتفاقية بازل قرارات تتعلق بأحكام اتفاقية بازل التي تهدف إلى التحكم في نقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود، ووضعت إرشادات بشأن نظام التحكم والمبادئ التوجيهية الفنية بشأن النقل عبر الحدود للنفايات الإلكترونية والمعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة، لينك الاتفاقية:
.https://www.basel.int/Implementation

4. هي معاهدة دولية تدير حركة الكائنات الحية المحورة الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة من بلد إلى آخر. وقد تم المصادقة عليها في 29 يناير 2000 كاتفاقية تكميلية لاتفاقية التنوع البيولوجي، والتي دخلت حيز التنفيذ في 11 سبتمبر 2003 ويهدف هذا البروتوكول إلى حماية التنوع البيولوجي من المخاطر المحتملة التي تشكلها الكائنات الحية المحورة الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة، ويعترف بروتوكول قرطاجنة، بإمكانات التكنولوجيا الحيوية الحديثة في تعزيز

المستوى العربي والإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط فقد أصدرت المملكة وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية جدة لحماية البيئة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن وبروتوكولاتها [1]، واتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواردها الطبيعية في دول مجلس التعاون.[2]

تميز المملكة دوليًا في المؤشرات البيئية

تميزت المملكة العربية السعودية في عدة مؤشرات متنوعة في ملف حماية البيئة منذ تبني رؤية 2030، فكانت لها خطوات سباقة عالميًا وإقليميًا منها:

1. حققت المملكة في العام 2021 م المرتبة الأولى في مؤشرين من مؤشرات الأداء البيئي، هما: مؤشر "عدم فقدان الغطاء الشجري"، ومؤشر "الأرض الرطبة"، متفوقة على 180 مائة وثمانين دولة.
2. أيضًا حصدت المرتبة الثامنة على مستوى العالم في "مؤشر مواطن الأجناس"، وتصدرت على مائة واثنتين وسبعين 172 دولة في المحافظة على البيئات الطبيعية وحمايتها، ومنع انقراض الأنواع النادرة من الحيوانات.

التنمية، بشرط أن يتم تطويرها واستخدامها مع التدابير الأمنية المناسبة للبيئة وصحة الإنسان، لينك البروتوكول: https://www.environnement.gov.ma/.

[5] دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 21 مارس 1994، ويعد منع التدخل البشري "الخطير" في النظام المناخي الهدف الأسمى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لينك الاتفاقية: https://unfccc.int/process-and-meeting.

[6] تمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في العام 1994 في باريس ودخلت حيز التنفيذ في العام 1996. وهي تهدف إلى مكافحة التصحر الذي يضر اليوم بنسبة 30 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي؛ وبالتالي مكافحة تدهور الأراضي وعواقبه الاجتماعية والسياسية والبيولوجية، https://international.bonn.de/.

[1] "اتفاقية جدّة": تشير بوضوح إلى التزام حكومات الإقليم وعزمها السياسي لمعالجة قضايا البيئات البحرية والساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن من خلال أنشطة مشتركة ومتناسقة، وكان ذلك نتاجًا لمؤتمر جدّة الإقليمي للمفوضين للمحافظة على البيئة البحرية والمناطق الساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن والذي عقد بمدينة جدّة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 13-15 فبراير 1982، https://persga.org/ar.

[2] تهدف اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية إلى الحفاظ عليها سواء أكانت المحلية منها أم المهاجرة، وصونها بشكل مستدام بما يضمن عدم تهديد بقائها وتتكون من 18 مادة، المنشورة في جريدة أم القرى، 1443-5-6 الموافق 2021-12-10، لينك الاتفاقية: https://www.uqn.gov.sa/.

3. كما حصدت المملكة المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تفوقت على 133 مائة وثلاثٍ وثلاثين دولة بحصولها على المرتبة الـ 34 الأربعة والثلاثين عالميًا في "مؤشر الغابات والأرض والتربة".
4. وحصلت المملكة على المرتبتين الـ 17 و19 السابعة عشرة والتاسعة عشرة عالميًا على التوالي في مؤشري "عدم حدوث الفيضانات" و"إدارة النيتروجين المستدامة" كمؤشرات فرعية من مؤشر "الغابات والأرض والتربة".
5. وحصدت المملكة مرتبة متقدمة في مؤشر "الرضا عن الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة"، محتلة المرتبة الـ 13 الثالثة عشرة عالميًّا من بين 167 مائة وسبع وستين دولة من خلال استبانات مبنية على استطلاعات جالوب لقياس الجهود المبذولة للحفاظ على استدامة البيئة.

المطلب الثاني

الأنظمة القانونية لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية

الوضع قبل صدور نظام البيئة الحالي في المملكة كان متشعبًا ومليئًا بالأنظمة المختلفة في قطاع البيئة حسب الجهة والصورة التي يحميها النظام، ويركز على تنظيم قواعد لها؛ فأصدرت المملكة أنظمة متعددة منها، نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الصادر في العام 1995 والذي كان ينظم الحياة الفطرية في المملكة، وحماية المناطق المحمية فيها وتنظيم الدخول إليها وما إلى ذلك [1]، وأصدرت أيضًا نظام صيد الحيوانات والطيور البرية في العام 1999 [2]، والذي كان يهدف إلى إنشاء هيئة متخصصة بتنظيم الصيد ومنح التراخيص والأحكام المتعلقة به، وأصدرت نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض و منتجاتها في العام 2000 والذي ركز على الكائنات الفطرية، وحظر الاتجار بها إلا في الحدود القانونية بنصوص مسبقة في ذلك النظام، وما هي الكائنات المحظور التعامل معها، وأُصدِر حينها مجلس لتنظيم كل تلك الأعمال والإجراءات، يسمى مجلس إدارة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية [3]، أيضًا نظام إدارة النفايات البلدية الصلبة الصادر في 2013، وينظم وضع إطار متكامل

[1] نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية(المُلغى)، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws.
[2] نظام صيد الحيوانات والطيور البرية(المُلغى)، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws.
[3] نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها(المُلغى) https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws.

لإدارة النفايات الصلبة وطرق التخلص منها ونقلها بما لا يشكل خطرًا بيئيًا أو ضررًا على البيئة[1]، وأصدرت نظام المراعي والغابات في 2005، والذي تولى تنظيم عمليات التشجير وادارة الغابات الطبيعية في المملكة من تعامل واستثمارات وكل ما يتعلق بها من تراخيص وإجراءات قانونية [2].

ثم جاء الوقت لتطوير الحقل القانوني المليء بالزخم التشريعي في مجال البيئة في المملكة العربية السعودية وعدم التضارب بين الأنظمة المتعددة من جهة، وتلبية لتطلعات المملكة والتزاماتها الدولية في مجال حماية البيئة من جهة أخرى، قام المشرع السعودي بإقرار نظام جديد للبيئة يتوافق مع خطط المملكة ورؤيتها الطموحة، فجاء النظام ليلغي جميع الأنظمة السابق ذكرها، ويجمع كل الصور والمجالات في نص واحد شامل جامع، وقد صدر هذا النظام ليخلف النظام السابق الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم(م/34) للعام 1422هـ، حيث صدر المرسوم الملكي رقم(م/165) لعام 1441هـ، ليضع نظامًا ونهجًا جديدًا لحماية البيئة تحت مسمى(نظام البيئة)، وقد صدّقت المملكة على النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية[3]، انطلاقًا من حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على تطوير الأنظمة والتشريعات، وجعلها متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية انسجامًا مع رؤية المملكة 2030م، نظرًا لما للبيئة من أهمية، فإصدار نظام البيئة كان بمثابة مراجعة لجميع الأنظمة المتعلقة بالبيئة وتحديثها وتطويرها وتوحيدها في نظام واحد يضمن الحفاظ على مكونات البيئة واستدامتها، وإيجاد التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية". والذي يهدف هذا الأخير ولوائحه التنفيذية إلى تحقيق ما يأتي:

1. المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها، ومنع التلوث عنها.
2. حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة.
3. المحافظة على الموارد الطبيعية، وتنميتها وترشيد استخدامها.
4. جعل التخطيط البيئي جزءًا لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية، والزراعية، والعمرانية، وغيرها.

---

[1] نظام إدارة النفايات الصلبة(المُلغى) هيئة الخبراء بمجلس الوزارة السعودي، لينك النظام:
. /https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws

[2] نظام المراعي والغابات(المُلغى)، هيئة الخبراء بمجلس الوزارة السعودي، لينك النظام:
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws

[3] نظام البيئة 1442هـ_ (الوثائق والمحفوظات)PDF.

5. رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة، وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها، وتشجيع الجهود الوطنية التطوعية في هذا المجال.

وبدأت ديباجة القانون بالتأكيد على دور المملكة العربية السعودية في مجال حماية البيئة ليس داخل المملكة فقط؛ بل وفي المنطقة العربية والعالم أجمع، بالنص الآتي" لأننا لسنا بمعزل عن العالم نتأثر بما حولنا قد أولت حكومة خادم الحرمين الشريفيين يحفظه الله اهتمامًا كبيرًا بحماية البيئة وإنماء مواردها وعملت على إيجاد توازن بين المتطلبات والاعتبارات البيئية، وترشيد استخدام الموارد المتاحة والتنمية والتطوير في مختلف المجالات، الأمر الذي جعل المملكة في مصاف الدول الفاعلة في هذا المجال على مستوى العالم لما تتمتع به من مكانة دينية وسياسية واقتصادية.

والجدير بالذكر أن النظام يتكون من 49 تسع وأربعين مادة، ويهدف إلى حماية البيئة وتنميتها واستدامتها، والالتزام بالمبادئ البيئية، وتنظيم قطاع البيئة والأنشطة والخدمات المتعلقة به، كما يمنع ممارسة أي من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي، إلا بعد الحصول على تصريح أو ترخيص، قسمت تلك المواد ما بين التعريفات والمصطلحات البيئية المتنوعة، وما بين تحديد الجهة الرئيسة المسؤولة عن تطبيق النظام المتمثلة في وزارة الزراعة والمياه، والزراعة واختصاصاتها واللّجان المنبثقة منها، وضمن المهمات التي حددها النظام في مادته الثامنة، وهي مهمات ملقاة على عاتق الجهات الإدارية وتحديد مسؤولياتها تجاه ملف البيئة، وتنفيذًا لأهداف وجود النظام من حماية للبيئة والمحافظة عليها، والتي من أبرزها ربط مشاريع الاقتراض بالتزام المشروع أو النشاط بضمان عدم إضراره بالبيئة، حيث نصت على أنه "على صناديق الإقراض مراعاة الجوانب والاعتبارات البيئية للمشروعات التي تمولها أو تقرضها.

وأيضًا نص على أنه دون إخلال باختصاصات الجهات الحكومية الأخرى المقرة نظامًا، تتولى وزارة البيئة والمياه والزراعة– لتحقيق أهداف نظام البيئة [1]– الآتي:

1. تنظيم قطاع البيئة والإشراف عليه، وكذلك الأنشطة والخدمات المتعلقة به؛ وفقًا لأحكام
2. نظام البيئة ولوائحه. ولها في سبيل ذلك ما يلي:
3. إعداد الإستراتيجيات الوطنية لقطاع البيئة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها.
4. إعداد الدراسات ذات البعد الوطني والإستراتيجي لقطاع البيئة، وتشجيع ودعم البحث.

[1]. محمد الصادق عبد الله وعبد الواحد أسامة الله جابو، شرح نظام البيئة السعودي، مكتبة المتنبي، الطبعة الأولى، 2022، ص25.

5. والتطوير؛ لتحقيق ريادة القطاع.
6. تمثيل المملكة في الهيئات والمنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة.
7. وضع المحفزات للارتقاء بالأداء البيئي، وتحفيز التحول إلى تقنيات صديقة للبيئة.
8. رفع مستوى التوعية البيئية، وتشجيع المشاركة الاجتماعية؛ لتعزيز حماية البيئة.
9. العمل على تعزيز مشاركة القطاع الخاص؛ من أجل إيجاد فرص وظيفية واستثمارية في القطاع البيئي، ورفع مستوى الخدمات البيئية وجودتها.
10. نشر المؤشرات والتقارير المتعلقة بجودة البيئة.

أيضًا وضع التزامات ومهمات؛ بل ومحظورات على عاتق الأفراد تجاه حماية البيئة في أثناء ممارستهم للأنشطة اليومية والاقتصادية وغيرها، مما يتفاعل مع البيئة المحيطة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. يحظر استيراد، أو تصدير، أو إعادة تصدير، أو تداول، أو تصنيع، أو استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون- التي تحددها الجهة المتخصصة- دون الحصول على تصريح ولما تحدده اللوائح.
2. يُحظر استيراد، أو تصدير، أو إعادة تصدير، أو تصنيع، أو استخدام الأجهزة والمعدات والمنتجات -الجديدة أو المعاد تدويرها- والتي تحتوي على أي من المواد المشار إليها في الفقرة السابقة من هذه المادة؛ دون الحصول على تصريح أو ترخيص [1].
3. تحظر ممارسة أي نشاط أو عمل في الأراضي التي تقع ضمن النطاق الحضري العمراني وتحتوي على غطاء نباتي تشرف عليه الجهة المتخصصة؛ دون الحصول على تصريح أو ترخيص لما تبينه اللوائح[2] .

وخصص الفصل الثاني من النظام للأوساط البيئية والموارد المائية وحمايتها، وأما الفصل الثالث من النظام فقد خصص لأراضي الغطاء النباتي، واستصلاح الأراضي والقواعد المنظمة لها، ومحظورات التعدي على الأراضي والغطاء النباتي، أما عن الفصل الرابع فقد خصص للبيئة البحرية الساحلية

---

[1]. المادة العاشرة من نظام البيئة الحالي، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws .

[2]. المادة السادسة عشر من نظام البيئة السعودي الحالي، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws.

والأحكام الخاصة بتنظيم العمل فيها والتعامل معها، والحياة الفطرية قد تناولها الفصل الخامس، أما الفصل السادس فقد خصص للمناطق المحمية، والجهة المتخصصة بالإشراف عليها، وتحديد الجهات الأخرى المعاونة لوزارة البيئة لتنظيم العمل بها، وقد أفرد الفصل السابع للطوارئ والكوارث البيئية والمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية في تلك الحالات، وأحال النظام الإجراءات والتدابير في حالة الطوارئ البيئة إلى اللوائح التنفيذية والوزير المتخصص.

وخصص الفصل الثامن الذي جاء بعنوان (المخالفات وضبطها وإيقاع العقوبات) للمحظورات والالتزامات المقررة على عاتق الأفراد في أثناء تعاملهم- الاقتصادية والاجتماعية- تجاه البيئة المحيطة وفي أثناء ممارسة أي نشاط متعلق بالبيئة، كما بين النظام ماهية مخالفات أحكامه وآليات ضبطها وإيقاع العقوبات على المخالفين، فقد حدد الفصل الثامن الذي يوضح المخالفات بشكل محدد وجهات الرقابة والضبط، فقد انطوى الفصل على ما يقرب من عشر مواد تنص على عقوبات متنوعة ما بين الغرامات التي قد تصل إلى ثلاثين مليون ريال، وقد تضاعف في حالات تكرار ارتكاب المخالفات ذاتها، مروراً بعقوبات وقف التصاريح للمنشاة المخالفة، أو إلغاء التصاريح بشكل كامل وغلق المنشأة، وقد شدد النظام من التأكيد على ضرورة الالتزام بحماية البيئة حتى وصلت العقوبات إلى السجن الذي قد يصل إلى عشر سنوات [1]، واختتم النظام فصله التاسع بالأحكام الختامية، وتضمنت التدابير والإجراءات التي تدخل في الاعتبارات البيئية وحماية البيئة المحيطة، وإحالة المعايير والمقاييس البيئية للوائح التنفيذية للنظام، ونشر المعلومات البيئية بشكل منتظم وفق لسياسة البيانات المفتوحة.

[1]. الباب الثامن بداية من مادة رقم (35 إلى مادة 44) من نظام البيئة السعودي الحالي، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws.

المبـحث الثاني

الجهود والتحديات أمام تطبيق أنظمة حماية البيئة

على الرغم من أن نظام البيئة الحالي كما عرضنا جاء شاملًا جامعًا لكل مجالات البيئة وحمايتها بنصوص قانونية صارمة، وإقرار عقوبات قوية تجاه أية مخالفة أو تلوث بيئي من جانب الأفراد أو الجهات إلا إنه ما زالت هنالك تحديات بيئية تواجه المملكة؛ سواء أكانت من السلوكيات الفردية أم حتى تحديات طبيعية بسبب المناخ وطبيعة البيئة في المملكة ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، الأمر الذي يجعل من وضع السياسات القانونية والإستراتيجيات أمرًا مهمًا لا غنى عنه بجانب الأنظمة واللوائح التنفيذية للنظام، حتى يُستثنى للدولة الوقوف على أفضل الحلول التي تسعى إلى الوصول إلى بيئة نظيفة مستدامة، وقرارات إدارية ومبادرات حكومية وتعاون من القطاع الخاص في سبيل تحقيق رؤية 2030.

وتم عرض بالتفصيل لأهم وأبرز التحديات البيئية التي تواجهها المملكة والمصرح عنها من الجهات الرسمية، ومعرفة ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة تلك التحديات والتغلب عليها في مبحث خاص بالجهود القانونية التي انتهجتها حكومة المملكة العربية السّعودية الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، وتعاون جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص معًا؛ لضمان تحقيق بيئة مستدامة ومجتمع محدود المشكلات البيئية.

المطلب الأول

أهم التحديات التي تواجه البيئة في المملكة العربية السعودية

على الرغم من أن المملكة خطت خطوات إيجابية وغير مسبوقة في مجال البيئة وعلى وجه الخصوص القطاع التشريعي؛ إلا إنها ما زالت تعاني من المشكلات البيئية التي باتت تؤثر على الصحة العامة، وتم تنظيم الفعاليات الرسمية وغير الرسمية لتناول تلك التحديات بكل صورها، فقد جاء في الندوة الافتراضية التي نظمها مؤخرًا منتدى الرياض الاقتصادي لمناقشة ذلك، بعنوان «المشكلات البيئية وأثرها على التنمية» والتي أدراها د. خالد الرويس عضو مجلس أمناء المنتدى، وشارك فيها كل من د. نورة اليوسف رئيس جمعية الاقتصاد السعودي والمستشار الجيولوجي مبارك سلامة، وإن ازدياد عدد السكان يزيد من الضغوط على الاستخدام والاستثمار في الموارد الطبيعة ويزيد الطلب عليها، ويزيد من إنتاج النفايات وتدهور الأنظمة البيئية مبينًا أنه يتوقع وصول عدد سكان المملكة في(2030) إلى نحو(38.5) مليون نسمة، وأضاف أن معدل إنتاج النفايات الصلبة بلغ (16.44) مليون طن في (2017) والنفايات الطبية (53) ألف طن في (2016) مشيدًا بالمعالجات في مجال النفايات الصناعية الصلبة والطبية،

وأضاف أن معدل انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين والدقائق العالقة قد زاد؛ وذلك بالتزامن مع ارتفاع عدد محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه[1].

أبرز التحديات البيئية ودور الأنظمة القانونية في مواجهتها

عادة تتنوع التحديات البيئية بشكل عام في العالم ما بين النمو السكاني المستمر والتوسع العمراني السريع وزيادة الطلب على المياه والطاقة، بالإضافة إلى متطلبات الإنماء الاقتصادي، وفي المملكة العربية السعودية تعاني البيئة من التحديات ذاتها، خاصة بعد التطور السكني والمدن الجديدة التي تولي المملكة اهتمامًا كبيرًا بها، والتقدم الصناعي والسياحي والاقتصادي داخل المملكة، وإلى جانب تلك التحديات توجد تحديات خاصة في المملكة نظرًا لطبيعة بيئتها المختلفة وفق منطقة الخليج العربي واتساع الرقعة الصحراوية ومنها تلوث مياه الآبار، والمخلفات الناتجة عن مصانع الإسمنت، زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى تدهور الأراضي والتصحر، مما يجعل منها تحديات قوية أمام الأنظمة البيئة وتطبيقها، ويرفع من نسبة المخاطر البيئية التي تهدد استدامة البيئة، ورؤية المملكة 2030.

وعن التحديات التي تواجهها المملكة تقوم الحكومة في المقام الأول ببذل جهود غير مسبوقة على المستوى الوطني داخل المملكة، وعلى المستوى الدولي في المنطقة العربية أو في العالم أجمع، ولكن الأمر غير مقتصر على الدولة بشكل فردي فالقطاع الخاص يعد شريكًا للحكومة في الأمور والتحديات كافة، وهو جزء لا يتجزأ من خطة التطوير في الدولة، وداعم لا يستهان به في بعض الملفات لا سيما والتي من أهمها ملف حماية البيئة والحفاظ عليها، وللقطاع الخاص دور في مواجهة التحديات البيئية إلى جانب الجهات الرسمية، ومن أبرز التحديات في المملكة:

1. **قلة مصادر المياه:** تواجه المملكة صورتان من أخطر صور الضرر البيئي في ملف المياه، وهما: شح الموارد المائية من جهة، وارتفاع معدلات الاستهلاك للمياه من جهة أخرى [2]، الأمر الذي تواجهه المملكة بخطة قانونية وتشريعية متنوعة فأصدرت المملكة إلى جانب نظام البيئة

[1]. الدورة الحادية عشرة من منتدى الرياض الاقتصادي تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، والمنعقد في 18–20 نوفمبر في العام 2024، موقع صحيفة الرياض: https://www.alriyadh.com/2103625.

[2]. مقال (المياه في المملكة.. من التحدي إلى التخطيط الذكي)، جريدة الرياض 16أغسطس 2025، تاريخ الدخول 16\8\2025، لينك المقال: https://www.alriyadh.com/2145989.

الذي تعرض لملف المياه البحرية والساحلية في الفصل الرابع منه، الإستراتيجية الوطنية للمياه 2030 والتي تهدف إلى وضع لوائح وخطط تعمل على معالجة تحديات المياه في المملكة، ومسؤولية المشروعات المائية المتنوعة [1]، كما أنشأت المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه(مائي)[2] والمعني بكل الشئون المائية، ويشرف على رفع كفاءة وترشيد استهلاك المياه في المملكة، ذلك المركز تولى وضع عدة لوائح تنظيمية، والأدلة التي تتولى تنظيم استهلاك المياه والتراخيص اللازمة للعمل في مجال تحلية المياه وما يتعلق به.[3]

2. **التصحر وتدهور الأراضي:** من أهم التحديات التي كانت وما تزال تواجه المملكة العربية السّعودية هو التصحر وتدهور الأراضي؛ وذلك بسبب موقع المملكة الجغرافي واتساع الرقعة الصحراوية بها، وقلة الأمطار والزحف الرملي، وغيرها من الأسباب الطبيعية بشكل خاص، الأمر الذي تناوله بالتنظيم قانون البيئة الحالي في مادته الثانية والثلاثين من الفصل الخامس الموسوم بالمناطق المحمية، والذي حظر الأنشطة المؤدية إلى التصحر كافة من قطع الأشجار وجرف التربة وغيرها [4]، وأصدرت في العام التالي لإصدار النظام اللائحة التنفيذية لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والتي تتولى تنظيم العمل والإجراءات المتعلقة بالسلوكيات المؤدية للتصحر، وتفعيل الإجراءات الإدارية في مواجهته.[5]

---

1. الإستراتيجية الوطنية للمياه 2030، الموقع الرسمي: https://www.swa.gov.sa/ar/water-strategy.

2. تأسس المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه– مائي– بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (336) بتاريخ 20/06/1442 هـ، https://maee.gov.sa/.

3. الأدلة والإجراءات بالمركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه، https://maee.gov.sa/.

4. مادة 32 من نظام البيئة الحالي والتي تنص على: يُحظر كل ما من شأنه الإضرار بالمناطق المحمية أو الإخلال بالتوازن الطبيعي فيها منها: الإضرار بمكوناتها الحية وغير الحية. وقطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها أو نقلها أو تجريدها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها، وإشعال النار في غير الأماكن المخصصة لذلك التي تحددها الجهة المتخصصة، https://laws.boe.gov.sa/.
إشعال النار في غير الأماكن المخصصة لذلك التي تحددها الجهة المتخصصة.

5. اللائحة التنفيذية لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩ /١١ /١٤٤١هـ، ومنشورة بالجريدة الرسمية بتاريخ 15-11-1442 الموافق 2021-06-25، جريدة أم القرى: https://uqn.gov.sa/?p=5702.

3. **التلوث الهوائي:** بناء على نظام البيئة؛ وتحديدًا المادة الثامنة والأربعين التي تخول للجهات التنفيذية إصدار اللوائح والقرارات التي تضمن تطبيق النظام، فقد صدرت في العام 2021 بالمرسوم الملكي رقم(م/165) وتاريخ 19 /11 /1441هـ اللائحة التنفيذية لجودة الهواء في السعودية، والتي تتولى إقرار القواعد والشروط والضوابط للتصاريح والتراخيص المتعلقة بجودة الهواء وإقرار إجراءات لضمان جودة الهواء ورصد مؤشرات التقويم الخاصة به، وركزت بنودها على آلية منع التدهور البيئي، وتدني مستوى جودة الهواء والمياه والتربة، محددة آلية وضوابط التعويضات وما يدفعه المتسبب بالإضرار، أو التلوث، لهدف جبر الضرر المترتب أو إزالته، إضافة إلى التفتيش وضبط المخالفات وإيقاع العقوبات. [1]

4. **التلوث البحري والساحلي:** يعد النفط من أهم ثروات المملكة العربية السعودية منذ أمد بعيد إلا إنه في اللائحة ذاتها يعد من أكثر الموارد خطرًا على البيئة البحرية والساحلية، خاصة في مجال التصدير والنقل عبر السواحل والبحار الإقليمية في المملكة، الأمر الذي تناوله نظام البيئة في الفصل الرابع والذي عنوانه البيئة الساحلية والبحرية بشكل صريح نظرًا لأهمية تلك الصورة من البيئة للمملكة[2]، بالإضافة إلى إصدار اللائحة التنفيذية للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية والتي ركزت بشكل كبير على تفريد المخالفات البيئية بحريًا وساحليًا، وتحديد العقوبات المقررة لها وإجراءات التنفيذ وكل ما يتعلق بها. [3]

دور القطاع الخاص في التحديات البيئية

القطاع الخاص في أي مجتمع يعد شريكًا للحكومات والجهات الرسمية في جميع عمليات الحياة اليومية في الدولة؛ الأمر الذي يجعله جزءًا أساسيًا في تنفيذ التشريعات بشكل فعال؛ نظرًا لكونه أقرب إلى أرض الواقع خاصة في مجال البيئة والتعاملات اليومية مع جميع عناصرها، وفي مجال حماية البيئة في

---

[1]. اللائحة التنفيذية لجودة الهواء لنظام البيئة، الجريدة الرسمية (أم القرى)، منشورة بتاريخ 1442-11-8 الموافق 2021-06-18، https://www.uqn.gov.sa/?p=5398.

[2]. مادة 21-22 من نظام البيئة، التي تحظر القيام بكل ما من شأنه الإضرار بالبيئة البحرية والساحلية ومكوناتها الحية وغير الحية، وتلزم مُشغِّل وسائط النقل البحري أن يحتفظ بسجل خاص يُدوّن فيه الإجراءات والتدابير الوقائية وخطة الطوارئ المتعلقة بمنع التلوث، نظام البيئة، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، https://laws.boe.gov.sa/ .

[3]. اللائحة التنفيذية للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية، ومنشورة بالجريدة الرسمية بتاريخ 1446-3-2 الموافق 2024-09-05، https://uqn.gov.sa/details?p=25448.

المملكة العربية السعودية ساهم القطاع الخاص بشكل فعال إلى حد كبير، وقد أقر المتخصصون في منتدى الرياض الاقتصادي السابق أنه شريك إستراتيجي لدعم النمو الاقتصادي، إذ بلغت مساهمته (44%) من إجمالي الناتج المحلي في (2018)، ووفقا لأهداف الرؤية يفترض أن تصل هذه المساهمة إلى (65%) في العام (2030)، مثمنًا في هذا الجانب دوره الفاعل في حماية البيئة والتنمية المستدامة.[1]

فقد أُسست العديد من الجمعيات المتخصصة في مجال البيئة في المملكة منها جمعية البيئة في المدينة المنورة إلى نشر الثقافة البيئية بين الأجيال المختلفة، والتوعية بأهمية الحفاظ على الموارد البيئية الطبيعية من خلال إقامة الورش والمحاضرات والمبادرات، إضافة إلى دعم وتمكين الإستراتيجيات العاملة على الإصحاح البيئي، والتعاون مع الجهات المعنية بالبيئة للعمل بالقوانين البيئية[2]' وأخرى تهدف إلى الإسهام في المحافظة على موارد البيئة الطبيعيّة، وتعزيز التوعية المجتمعيّة بأهمية الحفاظ على البيئة، فضلًا عن تأهيل وتشجيع مشروعات تدوير النفايات [3]، ومنها من يسهم بالمشاركة مع القطاع الحكومي– مثل وزارة البيئة والمياه والزراعة– في "أسبوع البيئة"، وعملت بالتعاون مع جهات حكومية وأهلية مختلفة، مثل وزارة التعليم، ووزارة الصحة، وأرامكو السعودية وغيرها، ضمن حملات ومبادرات التوعية بالبيئة، مثل: حملات التشجير، وحملات تنظيف متنزهات وشواطئ، بمشاركة الطلاب والمتطوعين.[4]

---

1. منتدى الرياض الاقتصادي جاء بدعوة من خادم الحرمين الشريفين لتشجيع القطاع الخاص على التعاون مع القطاع الحكومي بالمملكة في مواجهة التحديات كافة التي تواجه الدولة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية، تتحول بعد ذلك إلى منصة فاعلة لدراسة القضايا الاقتصادية وغيرها من القضايا التي تمثل تحديًا أمام تقدم الاقتصاد السعودي بأية صورة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030، https://riyadhef.com/Pages/default.aspx.

2. جمعية أهلية تتبع القطاع غير الربحي، يقع مقرها في المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، تأسست في العام 1440هـ/2018م، تعمل بترخيص من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تحت رقم تسجيل 1082، الموقع: https://www.madinah-eco.org.sa/.

3. تأسّست جمعية البيئة هي الحياة وفقًا لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وسجلت في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في 1 ذو القعدة 1440هـ/ 4 يوليو 2019م بترخيص رقم 1247، الموقع: https://el.org.sa/.

4. جمعية أصدقاء البيئة هي جمعية أهلية غير ربحية، يقع مقرها في مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية، تأسست في العام 1437هـ/2016م، تعمل بإشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعيةومسجلة فيها برقم 764.

المطلب الثاني

جهود حماية البيئة في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030

في إطار تبني المملكة رؤية 2030 من جهة، وتنفيذ التزاماتها الدولية من جهة أخرى في قطاع حامية البيئة والتزام الحكومة داخليًا بالنظام الأساسي للحكم والأنظمة القانونية واللوائح التنفيذية، ومن جهة ثالثة فقد قامت المملكة حكومة ومؤسسات وقطاع خاص بتضافر الجهود معًا للارتقاء بحالة البيئة، وضمان تحقق الاستدامة البيئية من خلال العديد من التشريعات واللوائح، كما عرضنا في المطالب السابقة، ووضع الإستراتيجيات البيئية مثال الإستراتيجية الوطنية للبيئة، وإلى جانب ذلك فقد أنشأت المملكة مؤسسات تنفيذية ورقابية متخصصة في القطاع البيئي وصوره المختلفة، مثال الجهة التي تعد الجهة الأم والرئيسة في مجال حماية البيئة في المملكة، وهي وزارة البيئة والمياه والزراعة، والتي تتفرع عنها جهات متعددة، وإنشاء المراكز المتخصصة، مثل: المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني لإدارة النفايات في السعودية (موان)، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، وأنشأت المملكة كذلك الجهات الرقابية التي تتولى تطبيق الأنظمة في حال وقوع المخالفات وتوقع العقوبات، مثال اللجان المتخصصة وفقًا لنظام البيئة، ومنها: مجلس البيئة، ونيابة البيئة، والقوات الخاصة للأمن البيئي، والمحاكم القضائية.

الإستراتيجية الوطنية للبيئة

أقر مجلس الوزراء السعودي في 2018 مجموعة من الإجراءات والخطط الوطنية في المملكة العربية السعودية تضمن تحقق الاستدامة، وكان على رأس محاور تلك الإستراتيجية هو ملف البيئة والمشاركة البيئية، وشملت على خطط تدعم أغلب صور حماية البيئة بداية من حماية مصادرها الطبيعية وثرواتها، وحفاظًا على التنوع الأحيائي واستدامة النظام البيئي، وخفض نسب التلوث، وتحسين جودة الحياة.[1]

وتهدف الإستراتيجية إلى دفع فعالية قطاع البيئة في صور عدة، منها: الاستدامة المالية، وتعزيز مستوى الالتزام البيئي لدى القطاعات كافة العام والخاص، إضافة إلى زيادة المساحات الخضراء، كما

[1]. مقال عن التخطيط البيئي بالبلدان العربية، الأمم المتحدة، ديسمبر 2017، تاريخ الدخول 10\8\ 2025، لينك المقال: https://andp.unescwa.org/ar/plans/1336.

تهدف الإستراتيجية إلى رفع كفاءة البيئة لتكون قادرة على مواجهة التحديات الطبيعية والتغيرات المناخية، ورفع جودة الخدمات البيئية المقدمة للأفراد داخل المجتمع.[1]

الجهات التنفيذية والرقابية لحماية البيئة في المملكة

تتنوع الجهود التنفيذية في المملكة؛ لحماية البيئة وضمان تطبيق الأنظمة واللوائح القانونية عن طريق تنوع الجهات المسؤولة عن تطبيق تلك الأخيرة، والتي تبدأ من وزارة البيئة مرورًا بالمراكز المتخصصة، وحتى القوات الخاصة للأمن البيئي، واللجان المتخصصة، والمحاكم القضائية.

أولًا: وزارة البيئة والمياه والزراعة

رحلة حماية البيئة في المملكة العربية السعودية النظامية بعد صدور نظام البيئة الحالي تبدأ من الوزارة التي مرت بتطور نظامي كبير منذ إقرار إنشاء المديرية العامة للزراعة، وربطها بوزارة المالية في 1947 لتقوم باستصلاح الأراضي، وتحسين الري والاهتمام بالزراعة، ثم حولت رسميًا إلى وزارة الزراعة بعد ما يقرب من عشرة أعوام، ثم توالت التطورات التنفيذية في المملكة إلى صدور الأمر الملكي رقم أ / 133 وتاريخ 30 / 07 / 1437 هـ وتعديل اسم وزارة الزراعة ليكون "وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتوليها جميع اختصاصات البيئة والمياه والزراعة، وذلك في العام 2016.[2]

وللوزارة مهمات ومسؤوليات متعددة في ملف البيئة، ومنها على سبيل المثال: مسؤولية تطبيق سياسات وأنظمة ولوائح البيئة، ومن أبرز مهمات الوزارة أيضًا المحافظة على البيئة الزراعية البرية والبيئة المائية للثروة السمكية، والمحافظة على الغطاء النباتي من مراعٍ طبيعية، أو مروية، وغابات، وتنميتها وتشجيرها، والعمل على تنمية الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والصناعات المتعلقة بها، وتنمية موارد الأراضي والقوى العاملة الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والنباتية والحيوانية ومشتقاتها، وغيرها من المسؤوليات التي تضمن تحقيق رؤية 2030 في قطاع البيئة في المملكة.[3]

---

1. National Environment Strategy ،https://www.mewa.gov.sa/en/Ministry .

2. الموقع الرسمي لوزارة البيئة والمياه والزراعة، تاريخ الدخول 12\8\2025:
https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/AboutMinistry.

3. مهمات وزارة البيئة، الموقع الرسمي لوزارة البيئة والمياه والزراعة، https://www.mewa.gov.sa/ar.

ثانيًا: المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر

تم إنشاء المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر لهدف ضمان تطبيق الأنظمة المتعلقة بمكافحة التصحر، وضمان حماية واستدامة البيئة النباتية في المملكة، وأُسندت إليها عدة مهمات، منها: حماية الغابات والمتنزهات والمراعي في المملكة، وإعادة تأهيل الغطاء النباتي، وتفعيل دور القطاع الخاص، وضمان تطبيق الالتزامات الدولية في ملف التصحر والبيئة النباتية [1]، وينطوي المركز على ثماني إدارات تتنوع ما بين الإدارة العامة لمكافحة التصحر، والإدارة العامة للغابات والتنوع النباتي وغيرها وفق اختصاصات ومهمات المركز. [2]

ثالثًا: المركز الوطني لإدارة النفايات(موان)

أنشئ المركز الوطني لإدارة النفايات لتولي ملف النفايات بشكل كامل، بداية من تنظيم قطاع إدارة النفايات، وتعزيز السلوكيات السليمة والممارسات المستدامة لإدارة النفايات، ومنح التراخيص المتعلقة بنقل النفايات بأنواعها، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح التنفيذية لنقل النفايات والتعامل فيها، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز المسؤولية المجتمعية على صعيد الأفراد والمؤسسات، وخلق مفاهيم جديدة للتعامل مع النفايات.[3]

---

[1]. صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٧) بتاريخ ١٩/٠٧/١٤٤٠هـ بإنشاء المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي، ويأتي إنشاء المركز لهدف الإشراف على إدارة أراضي المراعي والغابات والمتنزهات الوطنية واستثمارها، والمحافظة على الموارد الوراثية النباتية والغطاء النباتي خارج المناطق المحمية في المملكة بجميع بيئاته، ومكافحة التصحر، وتاريخ الدخول للموقع الرسمي للمركز 13\8\2025، لينك: https://ncvc.gov.sa/ar.

[2]. إدارات المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر، تاريخ الدخول 13\8\2025، لينك: https://ncvc.gov.sa/ar .

[3]. أسس المركز الوطني لإدارة النفايات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 457 بتاريخ 11/8/1440هـ، | Home المركز الوطني لإدارة النفايات .

الجهات الرقابية

أولًا: المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي

بعد اعتماد الإستراتيجية الوطنية للبيئة أصدر مجلس الوزراء قراره بإنشاء المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي في مارس 2019، بوصفه كيانًا حكوميًا مستقلًا يعمل على مراقبة التزام الأنشطة التنموية كافة بالأنظمة واللوائح والمعايير والاشتراطات البيئية المقررة في الدولة، والعمل على دراسة الآثار البيئة المعاصرة، ووضع الخطط البيئية ويشرف على تنفيذها.[1]

ثانيًا: القوات الخاصة للأمن البيئي

لضمان تفعيل الأنظمة اللوائح البيئية داخل الدولة لا بد من جهات رقابية وجهات ضبط إداري لها من السلطات ما يمكنها من ضمان تطبيق الأنظمة بشكل فعال، وفي ملف البيئة فقد أسست وزارة الداخلية قطاعًا أمنيًا داخلها تحت مسمى القوات الخاصة للأمن البيئي لتعمل جنبًا إلى جنب مع وزارة البيئة والجهات والمراكز المتخصصة التي سبق ذكرها، ومع طبيعة العمل الشرطية لقوات الأمن فتدمج مهمة حماية البيئة واستدامتها وصون طبيعتها، والحفاظ على الأمن البيئي، أيضًا يقع ضمن مهمات القوات الخاصة للأمن البيئي مراقبة المناطق البيئية، ورصد وتحرير المخالفات البيئية، وتلقي الشكاوي والبلاغات التي تتعلق بتلوث البيئة، فتعمل تلك القوات على ضمان حماية البيئة على أرض الواقع من خلال العمل الميداني شرطيًا. [2]

ثالثًا: نيابة البيئة

من أبرز صور تكامل الاهتمام التنظيمي لمجال حماية البيئة في المملكة العربية السعودية الجانب التنفيذي، فالقوانين دون جهات تطبيق وتفعيل ومتابعة ورقابة لا تكتمل فاعليتها أو تحقق الهدف من تشريعها، واتساقًا مع توجهات المملكة في تسريع خطى حماية البيئة القانونية هو إنشاء دائرة خاصة بالنيابة العامة تسمى نيابة البيئة، تتولى مهمة التحقيق في قضايا جرائم البيئة ومكوناتها، إضافة إلى دراسة ومراجعة جميع الأوصاف الجرمية المتعلقة بانتهاكات أنظمة حماية البيئة، وتحقق الردع لمخالفي أنظمة البيئة، وكذلك بناء منظومة إحصائية تضمن دقة البيانات المتعلقة بقضايا جرائم البيئة، تتوافق مع

1. المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، https://ncec.gov.sa/.
2. القوات الخاصة للأمن البيئي بوزارة الداخلية، تاريخ الدخول 13\8\2025، https://www.moi.gov.sa/.

المتطلبات الدولية، وتساهم في اقتراح السياسات والقواعد، واكتشاف أنماط الجرائم البيئية واتجاهاتها ومراجعة الإجراءات وإخضاعها لمعايير التقييم.[1]

رابعًا: اللجان شبه القضائية

حدد نظام البيئة الحالي في مادته التاسعة والثلاثين الجهة التي تتولى النظر في المخالفات البيئية؛ وهي لجان تصدر بقرار من وزير البيئة، ويكون لها اختصاص شبة قضائي عن طريق النظر في المخالفات وتوقيع العقوبات، وتتكون تلك اللجان من ثلاثة أعضاء، أحدهم متخصص في القانون، وتكون مدتها ثلاث سنوات تقبل التجديد، وتقبل قراراتها أيضًا الاعتراض أمام المحكمة المتخصصة وهي المحكمة الإدارية (ديوان المظالم).[2]

---

[1] بتاريخ 17/8/1442هـ أقر النائب العام السعودي الشيخ سعود المعجب، إنشاء دائرة تختص في التحقيق في جرائم البيئة، وذلك انطلاقاً من مبادرتي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر».

[2] مادة 39 من نظام البيئة والتي تنص على أنه: دون إخلال بما ورد في الفقرة (2) من هذه المادة، والمادة (الحادية والأربعين) من النظام؛ تتولى الجهة المتخصصة إيقاع عقوبة الغرامة التي لا تزيد على (100،000) مائة ألف ريال، وفقاً لجداول تصنيف المخالفات المشار إليها في الفقرة (2) من المادة (الثامنة والثلاثين) من النظام.

–دون إخلال بما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة، والمادة (الحادية والأربعين) من النظام، يتولى النظر في مخالفات أحكام النظام واللوائح، وإيقاع العقوبات المنصوص عليها في المادة (الثامنة والثلاثين) من النظام، والاعتراضات التي يقدمها ذوو الشأن على الغرامات التي توقعها الجهة المتخصصة وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة؛ لجان تكوَّن كل منها بقرار من الوزير لمدة (ثلاث) سنوات قابلة للتجديد، وتُكوَّن كل منها من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء. ويحدد قرار تشكيل كل لجنة من يتولى رئاستها على أن يكون من المتخصصين في الشريعة أو الأنظمة، وتصدر قراراتها بالأغلبية، وتكون مسببة، ويعتمد الوزير أو رئيس مجلس إدارة المركز المتخصص– بحسب الأحوال– قراراتها الصادرة بالغرامة التي تتجاوز (5.000.000) خمسة ملايين ريال، أو بإلغاء الترخيص أو التصريح .وتُحدد اللوائح قواعد عمل اللجان وإجراءاتها، ومكافآت أعضائها. ويجوز الاعتراض على قرارات اللجان أمام المحكمة الإدارية.

الخاتـمة

يعدّ قطاع البيئة أحد أهم القطاعات ذات الاهتمام الدولي المرتفع، حيث يصب التركيز على حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وجودة الحياة، ويشمل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة النفايات، والمحافظة على الموارد المائية، ومكافحة التلوث، وكل ما ومن له صله بالحياة على كوكب الأرض بشكل مباشر وغير مباشر، ذلك جراء التطور السريع الذي يجلب معه زيادة الاختلال في التوازن البيئي، الأمر الذي يتطلب نسج جدار حماية مكون من عدة أركان والذي من أهم أركانه الجزء التنظيمي والتشريعي لذلك القطاع الحيوي، حيث لا يوجد مجتمع منظم دون قواعد ملزمة تنطوي على جزاءات وعقوبات حال مخالفتها، فمسألة البيئة وحمياتها لم تصبح رفاهية بعد كل تلك الملوثات التي يضفيها الإنسان على البيئة بكل عناصرها؛ بل أصبحت أزمة (الحياة واللا حياة)، وتسعى دول العالم إلى تعزيز الاستدامة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعقد المؤتمرات المستمرة لمواجهة أخطار تلوث البيئة والمحاولة في الحفاظ على جودة الحياة بلا أضرار لجميع الكائنات على وجه الأرض.

فالحفاظ على البيئة مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود من الأفراد والمؤسسات من خلال تطبيق الحلول المستدامة، مثل: إعادة التدوير، وتقليل استهلاك الموارد، والتشجير، يمكننا جميعًا أن نساهم في الحفاظ على كوكبنا للأجيال القادمة، وعلينا جميعًا أن نتخذ خطوات صغيرة في حياتنا اليومية؛ لأن الحفاظ على البيئة يبدأ من الفرد، ولكن تلك الحلول أو الإجراءات لن تأتي إلا في إطار تنظيمي قانون يضمن التزام الجميع بها ويحقق الفائدة المرجوة من كل منها، سواء أكان على مستوى القطاع الحكومي للدولة أم على مستوى الأفراد في المجتمع، والذي بناء عليه عرضنا لأهم ملامح الحماية التشريعية للقواعد الدولية والاتفاقيات ذات الصلة عالميًا، ومن جهة أخرى ملامح حماية البيئة من النظرة النظامية السعودية بداية من التأكيد على التزام الدولة بالحفاظ على البيئة وحمايتها في النظام الأساسي للحكم مرورًا بالنظام القانوني السعودي الحالي، وأبرز النقاط المهمة التي تتجلي فيها قدر اهتمام المنظم السعودي بمختلف صور حماية البيئة، وسبل الحماية المقرر لكل منها، هذا بجانب المشاركات المحلية والإقليمية والدولية للمملكة العربية السعودية التي تبرز دورها البيئي ليس في المملكة فقط؛ بل والمساهمة على مستوى العالم في تخفيف حدة اختلال التوزان البيئة والسعي نحو بيئة مستدامة قادرة على استمرار الحياة بلا خطر حالي أو مستقبلي على جميع المخلوقات ومكونات تلك البيئة، وتحقيقًا للرؤية المستدامة تحت شعار(رؤية المملكة 2030)

المقترحات والتوصيات

1. أن تستكمل الأمم المتحدة دورها في حماية البيئة وقت السلم، يتبعها حماية البيئة من التلوث وقت الحرب.
2. يجب التشديد على أن المحميات الطبيعية التي تحتوي نظمًا بيئية نادرة وكائنات نادرة ومنقرضة أو في طريق الانقراض، تعد من المناطق منزوعة السلاح أو مواقع مجردة من وسائل الدفاع؛ بحيث تصبح تلك المناطق مستودعات بيئية حقيقية وممتلكات محمية، وتستفيد من حماية خاصة.
3. أن تتميز صياغة القواعد التي تحمي من التلوث بالوضوح والدقة والابتعاد عن العمومية والغموض؛ حتى لا تترك مجالًا للشك وألا تتضمن عبارات غامضة يمكن لأي من الأطراف المتنازعة تفسيرها تبعًا للأهواء.
4. نشر وتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي البيئي بشكل أكثر فاعلية.
5. استحداث نظام جديد للبيئة في المملكة شامل يجمع كل الجوانب ذات العلاقة في نص واحد، وأكثر وضوحًا خاصة في التعريفات للمواد الداخلة في التعاملات البيئية، مثل تعريفات واضحة لما هي النفايات الخطرة
6. زيادة العقوبات المقيدة للحريات في مخالفات البيئة شديدة الخطورة والتي قد تؤدي إلى الكوارث البيئية.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجـــع

أولاً: القوانين والأنظمة التشريعية

1. النظام الأساسي للحكم السعودي: / laws.boe.gov.sa/Boe Laws/Laws
2. اتفاق باريس 2015: https://www.un.org/ar/climatechange/paris
3. اتفاقية التنوع البيولوجي: https://www.un.org/
4. اتفاقية بازل: https://www.basel.int/Implementation
5. بروتوكول قرطاجنة، https://www.environnement.gov.ma/
6. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: https://unfccc.int/process-and-meeting
7. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: https://international.bonn.de/
8. اتفاقية جدة": https://persga.org/ar
9. اتفاقية المحافظة على الحياة: https://www.uqn.gov.sa/
10. نظام حماية البيئة السعودي: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws
11. التقرير السنوي لرؤية السعودية للعام 2024: https://www.vision2030.gov.sa/
12. الإستراتيجية الوطنية للمياه 2030:https://www.swa.gov.sa/ar/water-strategy
13. المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه، https://maee.gov.sa/
14. اللائحة التنفيذية لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر:https://uqn.gov.sa/?p=5702
15. اللائحة التنفيذية لجودة الهواء لنظام البيئة:https://www.uqn.gov.sa/?p=5398

ثانياً: الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والأطروحات

1. أحمد محمد علي، "تأثير التجارة الإلكترونية على السوق المحلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 2022.
2. جغري، لمياء، البيئة والسياسة البيئية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، مجلد 33 عدد 4 عدد 3 ديسمبر 2022.
3. حسن، محمد إبراهيم، البيئة والتلوث دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث 1995، مركز الإسكندرية للكتاب،2012.
4. حمد، قدري حسن، ويحيي بن حسن الشريف، قانون البيئة السعودي، الطبعة الأولى، دار الإجادة للنشر ،2024.

5. دندش، نزار، البيئة والإنسان، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2024.
6. الشافي، خالد عبد الله، مبادئ النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2012.
7. الشتري، أحمد بن عبد العزيز، حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، مصر، المجلد التاسع، العدد الأول، 2024.
8. الشريف، نايف سلطان، جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنه)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، السعودية، مجلد 29، العدد الأول، 2015.
9. العمري، محمد، آليات حماية البيئة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية، المجلد الخامس، مصر، عدد يناير 2025.
10. القرني، إسراء سعد حسن، حماية البيئة والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء القانون السعودي والقوانين الدولية، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، الأردن، العدد السابع والعشرون2024.
11. قرة، فارس، تدقيق لغوي: سناء محمد جابر،" الأمن البيئي"، موقع الموسوعة السياسية،2019، لينك الموضوع: HTTPS://POLITICAL-ENCYCLOPEDIA.ORG/DICTIONARY
12. المنشاوي، محمد، وعلي الأمين جبر، دور القانون الجنائي في حماية الأمن البيئي، الطبعة الأولى، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2025.
13. المهتار، بسام عاطف، معاهدة بروكسيل وتعديلاتها، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2023.

ثالثاً: المجلات العلمية والصحف

المعلومات الجزئية

1. مقال بعنوان "جهود المملكة البيئية تسهم في حشد العالم لحماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية على مستوى كوكب الأرض"، – الموقع الرسمي لوزارة البيئة والزراعة والمياه، لينك المقال: https://www.mewa.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/News8232020.asp
2. مقال بعنوان "الأثر البيئي في المملكة العربية السعودية التحديات والفرص"، بموقع جمعية آفاق خضراء البيئية نزرع الوعي، وننمي الحياة وهي جمعية غير ربحية بيئية: الأثر البيئي في المملكة العربية السعودية التحديات والفرص.

مدونة دليل المنظمات اليمني، مقال بعنوان" أهم منظمات البيئة العالمة"، منشور بتاريخ 2024\11\27، تاريخ الزيارة 2025\7\8، لينك الموقع:
. https://yemenorgindex.blogspot.com/

3. مقال بعنوان، (نشأة وتطور القانون الدولي البيئي) رائد بن سعدان، موقع مقال، لينك: https://mqqal.com/?p=265750.
4. مقال بعنوان، 26.17% من القضايا البيئية الأبرز في المملكة للتلوث، جريدة الوطن، الأربعاء 27 نوفمبر 2024 – 25 جمادى الأولى 1446 هـ، لينك المقال:
https://www.alwatan.com.sa/article/1157059.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. وزارة البيئة والزراعة والمياه: https://www.mewa.gov.sa
2. المركز الوطني للأرصاد: https://www.ncm.gov.sa
3. المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي: https://ncec.gov.sa
4. موقع هيئة الأمم المتحدة: https://www.unccd.int/cop16
5. منتدى الرياض الاقتصادي: https://www.alriyadh.com/2103625
6. المركز الوطني لإدارة النفايات: Home | المركز الوطني لإدارة النفايات
7. القوات الخاصة للأمن البيئي:/https://www.moi.gov.sa
8. مبادرتي السعودية خضراء والشرق الأوسط الأخضر: https://www.sgi.gov.sa/a

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution NonCommercial 4.0
International license.